المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميَّة: من بيروت إلى الدوحة

زياد عبد الصمد

فور إعلان منظّمة التجارة العالميَّة قرارَها تنظيمَ اجتماعها الوزاريّ الرابع في مدينة الدوحة بين التاسع والثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دعا التحالفُ الدوليُّ المناهضُ للعولمة الرأسماليَّة «عالمُنا ليس للبيع،» ويضمّ عشراتِ التجمُّعات الدوليَّة، إلى تنظيم نشاطاتٍ في كل أنحاء العالم احتجاجًا على جدول الأعمال الذي اقترحته البلدانُ الصناعيَّةُ المسيطرة على قرار المنظمة وتبنَّته الإدارةُ العامّةُ وعرضتْه على المجلس العامّ، ليصبح بذلك جدولَ أعمال الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميَّة.

التحالف الدوليّ «عالمنا ليس للبيع»

أصدر التحالف بيانًا عدَّد فيه مطالبه المحدّدة، وهي تقضي بإعادة النظر في آليَّات عمل المنظّمة وقضايا تطبيق الاتفاقيَّات القائمة كالزراعة وصناعة النسيج والألبسة وحقوقِ الملكية الفكريَّة والخدمات، والمعروفة بـ «قضايا الاوروغواي،» والنظر كذلك في آليَّات فضّ النزاعات وتسيير التجارة وفتح الاسواق، فضلاً عن آليَّات اتخاذ القرار في المنظّمة. كما أكّد التحالفُ في بيانه على ضرورة دعم البلدان النامية وتمكينها من تفعيل مشاركتها في اجتماعات المنظّمة وفي قراراتها، بدل الانصراف إلى فتح دورة جديدة من المفاوضات تنتهي بضمّ اتفاقيّات جديدة إلى المنظمة، كالاستثمار والمنافسة والشفافيَّة في المشتريات الحكوميَّة وسياسات العمل والبيئة، وهي المعروفةُ بـ «قضايا سنغفورة.»

لبّت نداءَ التحالف الدوليّ حركاتٌ شعبيَّةٌ، فدعت إلى تنظيم المظاهرات يومَي التاسع والعاشر من نوفمبر، أيْ في يوم افتتاح المؤتمر في الدوحة ويومَ بدء المفاوضات فيه، وذلك في كل من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا وأميركا الجنوبيَّة والوسطى. وقد شارك في هذه المظاهرات مئاتُ ألوف المتظاهرين عبر العالم.

اللقاء اللبنانيّ حول منظّمة التجارة العالميَّة

انسجامًا مع هذه الدعوة دعت «شبكةُ المنظّمات العربيَّة غيرِ الحكوميَّة للتنمية،» وهي عضو في هذا التحالف العالميّ، من خلال أعضائها في لبنان، تجمُّعَ الهيئات الأهليَّة التطوعيَّة وهيئةَ تنسيق الجمعيَّات العاملة في تجمُّعات الفلسطينيين في لبنان إلى تنظيم منتدى عالميّ حول العولمة والتجارة العالميَّة في بيروت بين الخامس والثامن من نوفمبر.

ولهذه الغاية، وبدعوة من «التجمُّع» و«الشبكة،» تأسس «اللقاءُ اللبنانيُّ حول منظّمة التجارة العالميَّة.» وقد ضم هذا اللِّقاءُ ممثلين عن النقابات العمَّاليَّة والزراعيَّة والجمعيَّات الأهليَّة والاجتماعيَّة والبيئية والمعوّقين والقطاعات النسائيَّة والطلابيَّة والتعليميَّة في مختلف المراحل. وأصدر ورقةَ مبادئ عامة حَدَّد من خلالها موقفه من القضايا المعروضة على الاجتماع الوزاريّ الرابع للمنظّمة، وهو موقف رافض للاقتراح القاضي بإطلاق دورة اجتماعات جديدة للمفاوضات حول اتفاقيَّات جديدة قبل أن يصار إلى تقويم المرحلة السابقة من عمل المنظمة ومن ثمّ إعادة النظر في الاتفاقيَّات المعقودة فيها وفي آليّات عملها ولاسيَّما آلية فضّ النزاعات، وكذلك النظر في المبادئ العامة التي تَحْكم عملَ المنظّمة كالمعاملة التفاضليَّة والمعاملة الوطنيَّة وإزالة الدعم والحواجز التجاريَّة أمام المنتجات الأجنبيَّة الخ. كما حددتْ ورقةُ المبادئ الأهدافَ المباشرة للقاء، ولاسيَّما لجهة إطلاق نشاط ذي بعد دوليّ في لبنان.

وأعلن «اللقاءُ اللبنانيُّ» عن نيّته تنظيمَ «المنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة الدوليَّة،» وذلك على هامش اجتماع تحضيريّ دوليّ نظَّمه في بيروت يوم ٢٧ تموز (يوليو) بحضور ٦٠ شخصًا يمثِّلون التحالفَ الدوليّ «عالمنا ليس للبيع» ومنظماتٍ دوليَّةً أخرى. وقد تخلَّل ذلك الاجتماعَ زيارةٌ لرئيس الجمهوريَّة اللبنانية ومؤتمرٌ صحفيٌّ عُقِد في مقرّ نقابة الصحافة.

شكّل «المنتدى العالميّ» في بيروت أوّلَ ظاهرة من نوعها في المنطقة العربيّة في إطار الحركة الدوليّة المناهضة للعولمة

المنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة العالميّة في بيروت

كان من المقرر أن يشارك في «المنتدى العالميّ» ألوفٌ من ممثّلي الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الرأسماليّة والمعارضين لسياسات منظّمة التجارة العالميّة، للتعبير عن رفض جدول أعمال المفاوضات المقترح على الاجتماع الوزاريّ الرابع لهذه المنظّمة وللدعوة إلى إصلاح النظام العالميّ وبخاصةٍ الاقتصاديّ والتجاريّ باتجاهٍ أكثر عدالةً وديمقراطيّةً وشفافيّةً. إلاّ أنّ أحداث ١١ ايلول، التي سَبَق أن دانها «اللقاءُ اللبنانيُّ» كما دان ردودَ الفعلِ عليها، دفعتْ به إلى إعادة النظر في حجم المنتدى مشدِّدًا على أهميّة انعقاده في بيروت في تلك الفترة بالذات للتأكيد على أنّ معالجة الاختلالات في النظام العالميّ ـ التي سيناقشها المنتدى ـ تشكّل أساسًا قويّاً لمعالجة الأزمات المولِّدة لردود الفعل الإرهابيّة، ومن ثمّ فإنّ محاربة الارهاب تَكْمن في معالجة أسبابه الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة لا في التوجُّه إلى ظواهره. كما رأى «اللقاءُ اللبنانيُّ» أنّ تنظيم «المنتدى» في المنطقة العربيّة، وتحديدًا في بيروت، إنّما يَحْمل دلالاتٍ كبيرةً لعلّ أهمّها التعبيرُ عن التضامن الدوليّ مع شعوب منطقة الشرق الأوسط ـ أوائلِ ضحايا الإرهاب الصهيونيّ والإمبرياليّ في العالم.

افتتح «المنتدى العالميُّ حول العولمة ومنظّمة التجارة العالميّة» أعمالَه عصرَ نهار الخامس من نوفمبر في جلسةٍ افتتاحيّةٍ في إحدى قاعات الجامعة الأميركيّة في بيروت، حَضَرها مئاتُ اللبنانيين وممثّلي المنظّمات الدوليّة المشاركة تحت شعار «عالمنا ليس للبيع» و«لا لدورة اجتماعات جديدة في الدوحة.» وتحدّث في هذه الجلسة كلٌّ من الرئيس الجزائريّ الأسبق أحمد بن بلاّ، أحدِ أبرز الوجوه المناضلة ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبيّة على المنطقة العربيّة وعلى مستوى البلدان النامية عمومًا. وتحدّث فيه أيضًا الدكتور سمير أمين، الباحثُ الاقتصاديّ المعروف ورئيسُ منتدى العالم الثالث ومنتدى البدائل؛ والمناضلُ الفرنسيّ المشهور وممثّلُ حركة المزارعين المناهضة للعولمة الرأسماليّة جوزيه بوفيه؛ ومسؤولُ العلاقات الدوليّة في منظمة «أتاك» الفرنسيّة كريستوف أغيتون؛ ووزيرُ الماليّة اللبنانيّة السابق الدكتور إلياس سابا.

نظّم المنتدى خلال ثلاثة أيام خمسَ جلساتٍ عامة تحدّث فيها ما يربو على الثلاثين محاضرًا، وخمسَ عشرة ندوة شارك فيها ما يزيد عن ٤٥ خبيرًا وباحثًا وحضرها مئاتُ الشخصيّات والباحثين والنقابيّين وممثّلي المنظّمات غير الحكوميّة من بينهم ١٢٠ شخصًا جاءوا من خارج لبنان: ٥٥ من البلدان العربيّة، و٦٥ من مختلف القارات.

ارتدى المنتدى أهميّةً خاصّةً لمجرد انعقاده في المنطقة العربية، وفي الشرق الأوسط تحديدًا، في ظل الظروف الدوليّة الراهنة حيث يَشْهد العالمُ حربًا يشنّها التحالفُ الدوليُّ بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة على الشعب الأفغانيّ مع التهديد بإمكانية توسيع نطاق هذه الحرب لتطول شعوبًا وبلدانًا أخرى من بينها دولٌ عربيّة، ولتطولَ كافة القطاعات كالاقتصاد والسياسة والثقافة. وتستغلّ الحكومةُ الإسرائيليّةُ هذه الأوضاعَ لتضاعف من ممارساتها الإجراميّة والعنصريّة ضد الشعب الفلسطينيّ؛ فتُمْعن في سياسات التطهير العرقيّ والاغتيالات لناشطين ومناضلين فلسطينيين. وفي هذا الوقت أيضًا يستمرّ الحصارُ الغاشمُ على الشعب العراقيّ.

كما شكّل «المنتدى» في بيروت أولَ ظاهرةٍ من نوعها في المنطقة العربيّة في إطار الحركة الدوليّة الناشئة والمناهضة للعولمة الرأسماليّة، بحيث أَسْهم في انخراط المجتمع العربيّ فيها وفق أهداف محدّدة وواضحة تستجيب لمتطلبات مواجهة التحدّيات التي تُمْليها هذه العولمةُ على شعوبنا العربية. وشكّلَ أيضًا ظاهرة لافتة تمثلتْ بالقدرة على جمع التنوع الذي تتألف منه الحركةُ العالميّةُ المناهضة للعولمة الرأسماليّة، فاستطاعت أن تتجاوز اختلافاتِها في

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميَّة: من بيروت إلى الدوحة

بيروت وتمكنتْ من خلقِ جوٍّ سادت فيه روحُ المسؤوليّة وتميّز بجدية المناقشات.

وتناول «المنتدى» أبرز القضايا المعروضة على جدول أعمال الاجتماع الوزاريّ في الدوحة. كما توقّف عند آثار العولمة على العالم الثالث وعلى البلدان العربيّة على وجه الخصوص. وتطرّق إلى النزاعات العسكريّة في ظل العولمة وظاهرة العسكرة في النظام العالميّ. وانتهى إلى مناقشة سُبُل مواجهة هذه التحديات. كما نُظِّمَتْ نشاطاتٌ ثقافيّة، على امتداد أيام المنتدى الاربعة، كان أبرزَها الحفلُ الفنيُّ الذي تلا جلسةَ الافتتاح مباشرةً في قاعة الجامعة الأميركيّة في بيروت للفنّان اللبنانيّ شربل روحانا. وشهدتْ بيروت، في أماكن متعددة منها، في هذه المناسبة معارضُ رسومٍ ولوحاتٍ فنيّةٍ وصورٍ وعروضًا مسرحيّةً واحتفالاتٍ موسيقيّةً. وقد عرضتْ «المونة» منتجاتٍ غذائيّةً من القرى اللبنانيّة تَرْمز إلى رفض غزو المنتجات المصنّعة الأجنبيّة لاقتصادنا الوطنيّ.

انتهى «المنتدى» بعد أربعة أيام من النقاش، الذي شارك فيه أكثرُ من ألف شخص، بـ «إعلان بيروت» حول العدالة والسلام. وقد تضمّن هذا الإعلان مواقفَ المشاركين من الأوضاع الدوليّة بعد أحداث ١١ ايلول. وتوقّف عند الحرب على أفغانستان، فشجبها بشدّة. كما بحث في الوضع في الشرق الأوسط، وتحديدًا في فلسطين، مطالبًا بوقف العدوان على الشعب الفلسطينيّ، وإزالةِ الاحتلال، وتأمينِ الحماية الدوليّة، وتطبيقِ قرارات الشرعيّة الدوليّة، والاعترافِ بحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه، وحقِّ عودة كافة اللاجئين إلى ديارهم الأصليّة. كما توقّف الإعلان عند الحصار المستمرّ منذ أكثر من عشر سنوات ضدّ العراق مطالبًا بوقف مأساة الشعب العراقيّ من خلال إزالة الحصار المفروض عليه ووقفِ القصف اليوميّ الذي تتعرّض له المدنُ والقرى العراقيّة.

وأصدر «المنتدى» إعلانًا ثانيًا وجّهه إلى الوزراء والموفدين الرسميّين إلى الدوحة المشاركين في الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظمة التجارة العالميّة، أكّد فيه رفضَه إطلاقَ دورةٍ جديدةٍ للمفاوضات تأتي إلى المنظّمة باتفاقيّات جديدة حول الاستثمار والمنافسة والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدةٍ للعمل والبيئة ليست من اختصاصها. وطالب بالنظر في المطالب المشروعة للبلدان النامية، والتي تقضي بتقويم الاتفاقيّات المطبّقة حاليّاً في المنظّمة وتقويم آليات عملها والمبادئ العامّة التي تَحْكمه.

وبعد انتهاء أعمال «المنتدى» انتقل إلى الدوحة وفدٌ ضمَّ ١٢ شخصًا من مختلف المناطق في العالم ليشارك في النشاطات التي ينظّمها فيها التحالفُ الدوليّ «عالمنا ليس للبيع» حاملاً معه البيانَ حول السلام والعدالة والإعلانَ الختاميّ الذي تحوّل عريضةً دوليّةً وقّع عليها عشراتُ ألوف المنظّمات والحركات المنضوية في إطار الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الرأسماليّة.

ما هي أبرز المواقف في الدوحة؟

انعقد في الدوحة الاجتماعُ الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالمية واستمر ستة أيام، بعد أن مُدِّد يومًا إضافيّاً نتيجةً للخلافات والانقسامات الحادّة في المواقف.

وكانت البلدانُ الصناعيّة قد أصرّتْ على تجاهلها مطالبَ البلدان النامية، التي رفضتْ بدورها إقرارَ المقترحات التي جاء بها رئيسُ المجلس العامّ ورئيسُ المؤتمر والمديرُ العامّ تلبيةً لمطالب البلدان الأربعة الكبار في المنظمة ـ الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبيّ وكندا واليابان ـ ما لم يؤخَذْ بمطالبها.

وأبرز التباينات في المواقف كانت حول التدابير المضادّة للإغراق، وهي تدابير تتّخذها الولاياتُ المتحدة لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبيّة؛ وحول إصرارِ الأربعة الكبار ـ وخاصةً الاتّحادُ

سينخرط «اللِّقاء اللُّبناني» حول م.ت.ع في التحضيرات للنشاطات المعارضة للعولمة بعد توسيعه وتعميق البعد العربيّ فيه

الأوروبيّ والولاياتُ المتحدة ـ على إطلاق دورة جديدة للمفاوضات للاتفاق على سياسات المنافسة والاستثمار والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدة للعمل والبيئة. وفي مواجهة ذلك، أصرَّت البلدانُ النامية على مطالبتها ببحث تدابيرِ مكافحةِ الإغراق، وبعدم التزام الاتحاد الأوروبيّ إزالةَ الدعم عن الزراعة، والتزام الولايات المتحدة نظامَ الحصص في صناعة النسيج والألبسة ـ وكلُّها يُعتبر موجَّهًا ضدّ منتجات البلدان النامية. فكان أن رفضتْ هذه الأخيرةُ البحثَ في المنافسة والاستثمار والمشتريات الحكوميّة قبل إعادة النظر في الاتفاقيّات السابقة، ومعاييرِ البيئة والعمل، لكونها ليست من اختصاص المنظّمة. كما أصرت على ضرورة إعادة النظر في اتفاقيّات حقوق الملكيّة الفكريّة التي تشكّل تهديدًا حقيقيّاً لصحّة شعوبها ولأمنها الغذائيّ.

وقد جاءت نتيجةُ المفاوضات على الشكل التالي:

١ ـ رَفَضت الولاياتُ المتحدة البحثَ في مواضيع البيئة وتدابير محاربة الإغراق واتفاقيّات الألبسة والنسيج.

٢ ـ رَفَضَ الاتِّحاد الأوروبيّ البحثَ في اتفاقيّات الزراعة، وأصرَّ على البحث في الاتفاقيّات الجديدة ومعايير البيئة والعمالة.

٣ ـ أصرَّت اليابانُ على البحث في تدابير محاربة الإغراق.

٤ ـ رفضتْ غالبيةُ البلدان النامية البحثَ في أية أمور أخرى جديدة قبل البحث في قضايا تطبيق الاتفاقيّات السابقة وإقرار تعديلات على حقوق الملكية الفكريّة، وخاصةً إلغاء براءة صناعة الأدوية وبحث اتفاقيّات الزراعة والألبسة والنسيج. ومن أبرز هذه البلدان المجموعةُ الإفريقيّة، ومجموعةُ البلدان الأقلّ نموّاً، ومجموعة بلدان «إفريقيا والپاسيفيك والكاريبي،» فضلاً عن كل من الهند وباكستان وماليزيا ومصر.

وبعد جولات من المفاوضات في المجلس العام، وفي اللجان التي شكّلها رئيسُ المؤتمر برئاسة ما عُرف بـ «أصدقاء الرئيس» وفي الغرفة الخضراء التي تكوّنتْ بشكلٍ انتقائيّ للضغط على ممثّلي البلدان النامية الرافضة، انتهى الأمر إلى تسويات تنازلتْ بموجبها الولاياتُ المتحدة عن إصرارها على عدم البحث في تدابير مكافحة الإغراق وفي دعم الألبسة والنسيج، كما وافقتْ على استثناء أمراض الايدز والملاريا والسلّ وغيرها من الأمراض الوبائيّة. غير أنّ المفاوضات فشلتْ في التوصُّل إلى إجماع نتيجةً لاستمرار الهند في موقفها الرافض لإطلاق جولة مفاوضات جديدة. فكان أن انفردت البلدانُ الصناعيّةُ مع الهند في اجتماع استمرّ ساعاتٍ طويلة، تمت خلالَه ممارسةُ كافّة أنواع الضغط، وصولاً إلى الاتصال المباشر من قبل الرئيس الاميركيّ ورئيس الوزراء البريطانيّ برئيس الوزراء الهنديّ، إلى أنْ سُوّيت الأوضاع وتمّ التوصلُ إلى الإجماع المطلوب لإقرار الاعلان الختاميّ للاجتماع.

وبذلك تكون قد انتهت المفاوضاتُ التي استمرّت ستةَ أيام إلى إقرارٍ مشروطٍ بإجماع المشاركين في الاجتماع الوزاريّ الخامس لإطلاق دورة جديدة للمفاوضات اعتبرها الاتِّحاد الأوروبيّ «أجندةً تنمويّة،» في العام ٢٠٠٣، يتمّ فيها البحثُ في سُبُل تسيير التجارة وفتح الأسواقِ والاتفاقِ على سياسات جديدة للمنافسة والاستثمار والمزيد من الشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدة للعمل وللبيئة. وهذا ما يُعتبر إنجازًا جزئيّاً حققته البلدانُ المتقدِّمة، وتراجعًا لموقف البلدان النامية.

وتقرَّر إجراءُ تعديلات على آليّات تطبيق اتفاقيّة حقوق الملكيّة الفكريّة لاستثناء براءة صناعة الأدوية الخاصة بمرض فقدان المناعة المكتسبة والملاريا والسلّ والأمراض الوبائيّة الأخرى. أمّا وقفُ الدعم عن الصادرات الزراعيّة في البلدان الصناعيّة، وخاصةً في بلدان الاتِّحاد الأوروبيّ، وتعديلُ نظام الحصص في اتفاقيّات الألبسة والنسيج، وخاصةً في الولايات المتحدة، والموقفُ بالنسبة إلى تدابير مكافحة الإغراق، فلم تصل إلى نتائج ملموسة ملزِمة وبقيتْ معلّقةً بانتظار مفاوضات تجري لاحقًا.

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميّة: من بيروت إلى الدوحة

مشاركة المنظّمات غير الحكومية

على الرغم من إعلان دولة قطر إتاحتَها المجالَ أمام مشاركة المنظّمات غير الحكوميّة والحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية، فإنّها سارعتْ إلى الإعلان عن محدوديّة قدرتها الاستيعابيّة. فكان أن اختُصِرت المشاركةُ على هامش اجتماع الدوحة إلى ٣٨٨ شخصًا، من بينهم ٢٥٠ شخصًا يمثّلون المنظّمات غيرَ الحكوميّة في كافة أنحاء العالم، ومنهم ٧٥ ينتمون إلى التحالف العالميّ «عالمنا ليس للبيع.» أمّا الآخرون فيمثّلون قطاعاتٍ إنتاجيّةً واقتصاديّةً وهيئاتٍ استشاريّةً.

انتقل من بيروت إلى الدوحة ١٢ شخصًا شاركوا في أعمال المنتدى العالميّ، وحملوا الإعلانَيْن اللذيْن صدرا عنه إلى الدوحة، ومن بينهم ممثلون عن «شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية» و«اللقاء اللبنانيّ.» وقام تحالف «عالمنا ليس للبيع» بتنظيم نشاطات يوميّة منها مظاهراتٌ رمزيّة تعبّر عن الاحتجاج على الاجتماع، وتنظيم اجتماعاتٍ مع ممثّلي الوفود الرسميّة. وقد نظّم التحالفُ اجتماعاتٍ يوميّةً للتنسيق بين أعضائه ولتبادل المعلومات والتشاور، وعمل على إصدار نشرة يوميّة من الدوحة، وطَلَع ببيانات أعْلَنَ فيها مواقفَه من التطوُّرات وقامت الصحافةُ والوسائل الإعلاميّة المواكبة لأعمال القمّة بنشرها. وتحوّلتْ مكاتبُ المنظّمات الأعضاء في التحالف في كل من واشنطن و بروكسل إلى غرف عمليات تَنْقل أحدثَ المعلومات وآخرَ المواقف إلى العالم حول ما يجري في قصر المؤتمرات في الدوحة من خلال الأشخاص الموجودين في الداخل.

ومن بين النشاطات اللافتة التي جذبت انتباهَ الوفود المشاركة والإعلام هو ما قامت به منظّمةُ «السلام الأخضر» على متن مركبها الذي جاء من كندا ورسا طيلة أيام القمة في مرفإ الدوحة حيث نظّمتْ اجتماعات ولقاءات، وأطلقتْ إذاعة خاصة بمؤتمر الدوحة قامت ببثّ مقابلات وشهادات من مختلف أنحاء العالم عن مخاطر العولمة، ومنها ما كانت قد سجلّته في المنتدى العالميّ الذي نظّمه «اللقاءُ اللبنانيُّ» في بيروت.

تحدّيات المتابعة

يُعتبر «اللقاء اللبنانيُّ حول العولمة والتجارة العالميّة» تحالفًا وطنيّاً لكونه يتشكّل من ١٩ تجمُّعًا واتحادًا تمثّل منظّماتِ المجتمع المدنيّ من مختلف القطاعات النقابيّة العمّاليّة والزراعيّة والحركة النسائيّة والمنظّمات الأهليّة والجمعيّات البيئيّة والاجتماعيّة والشبابيّة. وهو الأوّلُ من نوعه في لبنان يَنْشأ كإطار لا يَجْمع أفرادًا بل تجمُّعاتٍ واتحاداتٍ وتحالفاتٍ تلتقي على مبادئ عامة وأهدافٍ محدَّدة تتناول تحدّياتِ العولمة وما تمليه على لبنان والمنطقة العربيّة من سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة، ويعلن الانضمامَ إلى التحالف الدوليّ المناهض للعولمة الرأسمالية، ويُعِدّ للمنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة العالميّة في موازاة الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميّة في الدوحة.

وسينخرط «اللقاءُ اللبنانيُّ» في التحضيرات الوطنيّة والعربيّة والدوليّة للنشاطات المعارضة للعولمة الرأسماليّة بعد أن يصار إلى توسيعه وإلى تعميق البعد العربيّ فيه على أساس ورقة المفاهيم والمبادئ العامة التي سبق أن أصدرها، وكذلك على أساس الإعلانيْن اللذيْن صدرا عن «المنتدى العالميّ في بيروت» في الثامن من نوفمبر حول جدول أعمال الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميّة وحول السلام والعدالة الدوليّة، وذلك بهدف رفع وعي المجتمعات العربيّة بفرص العولمة وتحدّياتها، ومن ثمّ رفع مستوى القدرة على المشاركة في تحديد الخيارات ورسم السياسات والانخراطِ في حملات ضغط على الحكومات لتبنّيها.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذيّ لشبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية، ومنسّق اللّقاء اللبنانيّ حول العولمة والتجارة العالميّة.